رأي القدس

الفتنة العرقية في الاردن

■ اثارت المقابلة التي اجرتها قناة «الجزيرة» الفضائية مع السيد عدنان ابو عودة، وزير الاعلام، ورئيس الديوان الملكي الاردني السابق، ردود فعل صاخبة داخل الاردن وخارجه، بسبب المواضيع الحساسة التي تطرق اليها، وخاصة عمليات التمييز التي تمارس حالياً ضد الاردنيين من اصل فلسطيني في الوظائف الكبرى والجامعات والاجهزة الأمنية.

الصحافة الاردنية حفلت بالعديد من المقالات التي انتقدت السيد ابو عودة بقسوة غير معهودة، وركز الكثير من كتاب الاعمدة على تاريخه السابق كموظف في المخابرات ومسؤول كبير في الدولة، والحاقه الكثير من الاذى بالفلسطينيين الذين ادار ظهره لهم في تلك الفترة.

معظم كتاب المقالات تجاهلوا النقاط التي اثارها السيد ابو عودة حول التمييز، والحقائق التي اوردها في هذا الخصوص مثل وجود خمسين سفيراً اردنياً ليس من بينهم الا اربعة من اصول فلسطينية، وتخصيص مقعد واحد لمئة الف شخص في البرلمان الاردني عن مدينة الزرقاء ذات الغالبية الاردنية من اصل فلسطيني بينما تتمتع دوائر اخرى بأكثر من مقعد رغم صغر حجم سكانها.

ومثل هذا التجاهل، والتركيز على القضايا الشخصية للتشهير بالرجل لا يخدم الحوار، ولا يساهم في التوصل الى حلول تؤدي الى تنفيس حال الاحتقان، ويؤسس لعلاقة اوثق بين مختلف اطياف الفسيفساء الاردنية، فالقول ان السيد ابو عودة لم يتحدث عن هذه القضايا عندما كان يتمتع بالوظائف الرسمية في الدولة صحيح مئة في المئة، ولكن هل من المسموح لاخرين، ممن لم يخدموا في الدولة او يتبوأوا مناصب عليا، ان يكتبوا في المواضيع نفسها ولا يتعرضون للاتهامات بشق الوحدة الوطنية وتعريض السلم الاجتماعي للخطر؟

وحتى لو تجرأ احدهم، وكتب عن كل القضايا التي اثارها السيد ابو عودة، وضرب امثلة تؤيد اقواله، فهل كان سيجد منبراً اردنيا ينشر له مقاله، ولا يتعرض لهجمات شرسة تمسه شخصيا من قبل كتاب آخرين؟

السيد ابو عودة اخطأ بلا شك عندما لم يكن صوتا للحديث عن المظالم التي تحدث عنها في مقابلته عندما كان في موقع السلطة، والعمل ومن خلال موقعه ايضا على رفعها. فالرجل كان مبالغا في «اردنيته» ولم يكن معهودا عنه ابراز اصله الفلسطيني، بل كان في معظم الاحيان خصماً شرساً للفلسطينيين، ولكن من حق الرجل ان يعود عن خطئه، وان يعمل على تصحيحه، فلعلها «صحوة ضمير»، او «توبة نصوح». فالكثير من المسؤولين الاردنيين عملوا في المخابرات ثم تحولوا الى المعارضة، وبعضهم تولى مناصب عليا في قيادة الجيش وحاول القيام بانقلاب عسكري ضد القصر، ثم عاد وتولى مناصب عليا في القصر والحكومة بعد العفو عنه.

ما يحتاجه الاردن ليس مقالات الهجوم الشخصي، وكنس القضايا المهمة تحت السجادة والادعاء انها غير موجودة، وانما ترتيب جلسات حوار عقلاني علمي يفسح المجال لتبادل الاراء في ظل الاحترام المتبادل، والرغبة من أجل الوصول الى حلول وقواسم مشتركة تنفس الاحتقان، وتعزز التعايش، وتحافظ على صورة الاردن كملاذ آمن لكل الاصول والمنابت.

ومن هنا فان توجيه الاتهام الى السيد ابو عودة باثارة النعرات الطائفية والفتنة والقدح لا يمكن ان يصب في مصلحة المناخ الاردني المعروف بالتسامح مع الرأي الآخر.

الاردن يحاول الآن تأسيس علاقة مستقبلية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية في اطار الكونفدرالية او حتى الفيدرالية، ولا نعتقد ان بعض الممارسات التي يقدم عليها البعض في الاعلام ومؤسسات الدولة حاليا تجاه المواطنين من اصل فلسطيني تخدم هذا التوجه.

تصريحات السيد ابو عودة ربما تثير الفتنة والنعرات الطائفية في مثل هذا الوقت الحساس الذي يمر فيه الاردن، ولكن الممارسات التمييزية ضد الاردنيين من اصل فلسطيني تثير الفتنة والنعرات الطائفية والعرقية ايضا، وتهدد مستقبل الاردن وامنه واستقراره، خاصة ان الأمن والاستقرار هما رأسمال الاردن الحقيقي في منطقة مضطربة، ووسط جيران اقوياء يبحثون عن ثغرة لانجاز هذا الهدف الخطير.

محاربة الفساد وسياسات الإفساد: نفخ في قربة مثقوبة

صبحي حديدي *

■ قبل أيام نشرت منظمة «الشفافية الدولية» Transparency International سلسلة تقارير تستعرض واقع، وقوانين وطرائق، مكافحة الفساد في عدد من الدول العربية، بالنظر إلى أن المنظمة تنوي تخصيص الأسابيع القادمة للفات الفساد في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، وتعتبر الشهر القادم بالذات «محورياً» و«حاسماً». وفي هذا الإطار سوف تشهد العاصمة الأردنية، خلال منتصف الشهر القادم، عقد اجتماع حاشد لمئات من ممثلي الحكومات العربية، يعقب تقديم مذكرة خاصة على قمة مجموعة الثماني G8، التي ستشهد بدورها إعادة إنتاج لفعاليات «منتدى المستقبل». وكما هو معروف، كانت فكرة هذا المنتدى قد انبثقت أصلاً عن قمة الثماني في «سي آيلاند»، وفي مثل هذه الأيام من السنة الماضية شهدت العاصمة البحرينية انعقاد المؤتمر الأول الذي استهدف ترجمة أضغاث أحلام الرئيس الأمريكي جورج بوش عن «الشرق الأوسط الكبير»، وكان أن باء بفشل ذريع.

«الشفافية الدولية» تتكئ، في هذه الحرب الضروس الشرسة، على ما يُعرف باسم «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» UNCAC، والتي وقعت عليها 140 دولة (ولكن لم تصدق عليها سوى 70 دولة، ومن العالم العربي لا نعد سوى الجزائر، مصر، الأردن، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن). ويرى كاسي كيلسو، المدير الإقليمي لمنظمة الشفافية الدولية في أفريقيا والشرق الأوسط، أن هذه الاتفاقية «أداة حاسمة للإصلاح السياسي في المنطقة، لكن بعض الدول تفقد هذه الفرصة السانحة»، متعامياً ـ عن سابق حياء دبلوماسي أو سابق قصد، على الأرجح ـ أن معظم هذه الانظمة لا تقتات على الفساد فحسب، بل تديمه وتشيعه وتصونه وتنوع أنساقه. ومع ذلك... لا بد للمنظمات الدولية من أن تعمل، او توحي بأنها تعمل!

هذا بالرغم من أن المنظمة غير حكومية، وتضع على عاتقها أمر إماطة اللثام عن مؤشرات الفساد والإفساد في العلاقات الإستثمارية والتعاقدية بين دولة ودولة، أو بين دولة وفرد، أو بين شركة عملاقة ودولة وفرد، أو بين هذه الأطراف جميعها حين تشترك في شبكة معقدة من الصلات والمصالح والمنافع المتبادلة. وهي تشدد على نوعين من الأولويات العامة، هما سهولة توفير المعلومة وشفافية الإنفاق، وعلى أولويات محددة بينها نظام قضائي حر لمعالجة الفساد، ومواثيق دولية، واهتمام بالتربية والتعليم.

وفي أحدث تقاريرها السنوية عن مؤشرات الفساد هنا وهناك في العالم، وهو التقرير الذي يرتب الدول في لائحة الفساد والإفساد استناداً إلى منح هذه الدولة أو تلك درجة محددة من أصل 10 درجات، تتصدر أيسلندا لائحة الدول الأقل فساداً (بدرجة 9,7)، تليها فنلندا ونيوزيلندا (9,6)، فالدانمرك (9,5)، وسنغافورة (9,4)، والسويد (9,2)، والنروج (9,1). وفي هذا الترتيب تأتي دولة مثل بريطانيا وهولندا في المرتبة 11 (بدرجة 8,6) وألمانيا في المرتبة 16 (8,1)، والولايات المتحدة في المرتبة 17 (7,6)، وفرنسا في المرتبة 18 (7,5).

أما في أمكنة أخرى فإن تشاد تحتل مرتبة الصدارة (معكوسة، بالطبع!) لأنها تأتي في أسفل اللائحة تماماً (بدرجة 1,7)، تسبقها بنغلادش بالدرجة ذاتها، ثم تركمانستان وميانمار وهاييتي. وهذه الأمثلة تكفي لاختصار أحوال الدول الأخرى المماثلة. بعض الدول العربية تسير مؤشراتها كما يلي، من الأعلى إلى الأسفل: عمان (6,3)، الإمارات (6,2)، قطر (5,9)، الأردن (5,7)، الكويت (4,7)، مصر والسعودية وسورية (3,4)، المغرب (3,2)، لبنان (3,1)، الجزائر (2,8)، اليمن (2,7)، فلسطين (2,6)، ليبيا (2,5)، العراق (2,2)، الصومال والسودان (2,1)... وهنا أيضاً، تبدو المؤشرات مدهشة لأن السعودية ومصر وسورية في خانة واحدة، أو لأن إيران (المرتبة 96، بدرجة 2,9) وروسيا (المرتبة 126، بدرجة 2,4) أكثر فساداً من سورية وبوليفيا وأفغانستان!

وفي التقرير الرئيسي الثاني المخصص للدول الأكثر إفساداً، أي الأكثر سخاء في منح الرشاوي للدول أو الجهات المتعاقدة، يسير الترتيب كما يلي: روسيا، الصين، تايوان، كوريا الجنوبية، إيطاليا. وهذه اللائحة تضم مجموعة الدول الآسيوية الأساسية (هونغ كونغ، ماليزيا، اليابان)، ثم معظم الديمقراطيات الغربية (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا...). ومن المثير أن حقول منح الرشوة تتركز في قطاعات الزراعة، والصناعة الخفيفة، والإنشاءات المدنية، والطب والصيدلة! وتخيلوا اي القطاعات تأثراً بمؤشرات الفساد هذه، في المجتمعات وعلى نطاق عالمي نسبي: الأحزاب والقيادات السياسية (4 %)، البرلمانات ومجالس التشريع (3,7)، الشرطة والجهاز القضائي (3,6)!

لكن تقارير منظمة «الشفافية العالمية» تظل أشبه بالنفخ في قربة مثقوبة!

الفساد (كما الإفساد) ليس شارعاً وحيد الإتجاه. هنالك الفاسد والمرتشي وقابض العمولات، وهنالك أيضاً وبالتساوي: المفسد والراشي ودافع العمولات. وتقارير المنظمة تسجل هذه الحقيقة، بل هي تتكئ عليها بصفة أساسية حين تتحدث عن العواقب البنيوية الوخيمة التي تلحق بالإقتصادات النامية جراء شيوع الفساد في أجهزة الدولة المعنية مباشرة بالتنمية. والتقرير الرائد الذي وضعه باولو ماورو في سنة 1995 يشير إلى أن الدول الأكثر فساداً تشهد القليل فالأقل من توجه ناتجها القومي الإجمالي إلى الإستثمار، والقليل فالأقل من معدلات النمو. وهذه الدول تستثمر في قطاع التربية والتعليم أقل بكثير من استثمارها في قطاعات إنشائية، لأن هذه القطاعات توفر فرصة سمسرة لا توفرها الإستثمارات في قطاع التربية.

وفي المقابل، ومنذ عام 1997، تشهد مؤسسات ودوائر وفروع «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» مراجعات جذرية تتناول مسألة الفساد والإفساد، وتسفر أحياناً عن صياغات متسارعة وقرارات دراماتيكية بالغة الخطورة، تبدو إدارية تقنية من حيث الشكل، ولكنها من حيث المحتوى الأعمق تظل سياسية واقتصادية وفلسفية أيضاً. إنها، كما يُقال لنا، «حرب شعواء» ضد الفساد المالي، أو ضد استشراء «سرطان الفساد»، ولم يعد في وسع المؤسستين اللتين تتحكمان في أموال العالم (والعالم الفقير لمزيد من الدقة)، الصبر على هدر الأموال العامة، والرشوة، والإختلاس، وتخريب الإقتصادات الوطنية، وعرقلة «برامج التعديل الهيكلي» SAP بوصفها «إنجيل الإصلاحات» المقدس في عرف خبراء المؤسستين.

لكننا نعرف أنه في جميع بلدان العالم (نعم: جميعها بلا استثناء)، هنالك رجال يستمدون ألقابهم من النسبة المئوية التي يحصلون عليها لقاء تسهيل أو توقيع مختلف أنواع العقود مع مؤسسات استثمارية صغيرة أو كبيرة، محلية أو عابرة للقارات. هنالك «المستر 5 %»، أو «المستر 10 %»، أو حتى «المستر 15 %». وكان التنظير الرأسمالي البراغماتي قد اعتبر، مراراً في الواقع، أن حصة هذا «المستر» ليست جزءاً طبيعياً لا يتجزأ من كلفة التنفيذ فحسب، بل هي حصة حيوية لا غنى عنها في سياق تذليل المصاعب البيروقراطية التي تعترض الإجراءات الإدارية على اختلاف مستوياتها، من توقيع العقود ذاتها وصولاً إلى الاستلام النهائي للمشروع والمصادقة على سلامة تنفيذه. بمعنى آخر، كان أصحاب هذا التنظير لا يرون غضاضة في تقديم الرشوة، ولا يخشون في ذلك أية عواقب قانونية أو سياسية أو أخلاقية.

أكثر من ذلك، مضى زمن غير بعيد (أواسط الثمانينيات في الواقع) كانت فيه دورية اقتصادية رأسمالية عريقة مثل «هارفارد بزنس ريفيو» تعتمد ما يشبه الفلسفة «الثقافية»، المستندة إلى مقاربة «أنثروبولوجية»، في تفسير شيوع الرشوة والفساد في بلدان العالم الثالث: هذه «مكوس» لا تُدفع للفرد وحده بل للقبيلة بأسرها، وثمة شبكة من المصالح المشتركة بين الأفراد والقبائل تستدعي تحصيل نصيب غير مباشر من الثروات، يُوزع على أفراد القبيلة أو يُصرف في تحسين سُبل عيشها داخل المؤسسة الأكبر للدولة. وأحد كبار أساتذة هذه الفلسفة ذهب ذات يوم إلى حد طمأنة ضمير المستثمر الغربي المفسد والراشي: «ما تدفعونه لا يذهب إلى الأفراد وحدَهم، بل إلى جماعات أوسع نطاقاً، وبالتالي إلى الأمة بأسرها في نهاية الأمر»!

ما الذي جرى لكي تنقلب هذه الفلسفة بغتة؟ ولماذا يتم إعلان الإنقلاب من منابر أعلى مؤسستين رأسماليتين في الكون بأسره؟ يقول المسؤولون: لأن المستر 5 % أو 10 % أو 15 % بات اليوم «المستر 30 %» ليس أقل، وهذا أكثر بكثير مما يحتمله أي منطق اقتصادي في حساب الكلفة، لأنه ببساطة ثلث الميزانية في أي مشروع من جهة، وهو معدل سنوي عالمي يتراوح بين 500 و1000 مليار دولار من جهة ثانية! وهكذا أعلنت «الشفيقتان»، وهي التسمية التاريخية لكل من «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»، أن مختلف الإتفاقات القادمة مع دول العالم سوف تكون مشروطة ببنود صريحة حول مكافحة الفساد، وضمانات صريحة أكثر حول «ترشيد» اقتصاديات الإستثمار. اللباقة وحدها منعت هؤلاء المسؤولين من القول: لا بأس من «المستر 15 %» في الحدود القصوى، ولكن لا تسامح أبداً مع «المستر 30 %»! بمعنى ثالث، لا بأس من الفساد، شرط أن يكون في حدود المعقول.

وبطبيعة الحال، قد لا يعترض أحد على سياسات كهذه، حتى إذا كانت تكافح «المستر 30 %» وتغمض العين عن «المستر 15 %». ولكن الحال مشروطة بوضع الجميع على قدم المساواة في تطبيق هذه المعايير أولاً، ثم بعدئذ الأخذ بعين الإعتبار الأسباب الأخرى الأعمق وراء استشراء هذه الظواهر في الاقتصادات النامية بصفة خاصة (غياب الديمقراطية، التخلف البنيوي في الهياكل المعنية بإدارة الإقتصاد، غياب المؤسسات الرقابية المدنية المستقلة، التخلف التكنولوجي، انعدام التكافؤ بين العقد والمتعاقد، وما إلى ذلك).

وهكذا كان ينبغي على «الشقيقتين»، ومنذ عام 1997 حين جرى التوقيع على «ميثاق شرف» لمحاربة الفساد، أو منذ زمن ليس بالبعيد حين أقرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد، أن تلوحا بالبطاقة الصفراء، ثم بالحمراء حين يقتضي الحال، في وجه مافيات «المال القذر» أياً كانت جنسياتها وجغرافياتها ونسبها المئوية وأرصدتها، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. فنلندا مثل بنغلادش، وفرنسا مثل نيجيريا، واليابان وروسيا والصين (أدسم زبائن الصندوق والبنك، وزبائن الولايات المتحدة استطراداً)، مثل الصومال والبيرو وأفغانستان (أضعف الزبائن).

شرط آخر هو التعامل مع الفساد بوصفه ظاهرة شبيهة برقصة التانغو، لا تتم دون وجود طرفين اثنين: الذي يستلم المال القذر، والذي يسلمه. وفي هذا ينبغي على هيئات كونية كبرى (مثل منظمة التعاون والتنمية، والدول الأعضاء في الـ G ـ 8، و«الشفافية الدولية» و«الشقيقتين» في الطليعة بطبيعة الحال) أن يتمسكوا بوضوح بالمبدأ القائل إن الفساد تعوّلَم بدوره، ولم يعد يقتصر على ثقافة سياسية دون غيرها، أو على نظام اقتصادي دون آخر، أو على الدكتاتوريات دون الديمقراطيات. وما دامت الوقائع تشير إلى أن الكل في الفساد سواسية، فإن الطرائق الناجعة (أو التي يمكن أن تكون ناجعة في أي يوم) ينبغي أن تأخذ بالحسبان حقيقة وجود الفاسد كتفاً إلى كتف مع المفسد، وحقيقة وجودهما داخل هياكل الدولة وخارجها أيضاً.

ذلك لأن التاريخ يعلمنا أن العمالقة الأغنياء ينظمون، والصغار الفقراء يعانون الآثار الحادة لذلك التنظيم. وأما كتائب التنفيذ فقد كانت على الدوام ذلك الدركي المالي الصارم البارد الدم، الذي يحمل تارة اسم صندوق النقد الدولي، وطوراً اسم البنك الدولي. ويحدث مراراً أن يتكئف الاسمان في مسمى واحد هو الأمن الاقتصادي ـ السياسي العالمي، خصوصاً وأن السياسة ـ في نهاية المطاف ـ اقتصاد مكثف... شديد التكثيف!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

شهران خطيران وحاسمان في تاريخ العراق!

هارون محمد *

■ بعد اختتام اجتماع وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس مع نظرائها وزراء خارجيات دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والاردن، الذي عقد بالقاهرة في الثالث من الشهر الماضي، فوجئ اربعة وزراء منهم باتصال هاتفي من السفير الامريكي في مصر، ريتشارد دوني وهو بالمناسبة المنسق السابق بين واشنطن واحزاب المعارضة العراقية في عهد الرئيس كلنتون، في مساء اليوم نفسه، يدعوهم الى اجتماع مع الوزيرة الامريكية بناء على رغبتها، راجياً منهم الحضور بمفردهم.

والتأم الاجتماع ـ وانا هنا انقل عن دبلوماسي عربي اطلعه رئيسه الوزير على بعض جوانب الاجتماع ـ وتحدثت رايس في بدايته مقدمة عرضا عن اخطاء امريكية ارتكبت في العراق، ويبدو انها ارادت تلطيف الاجواء فقالت وهي تبتسم: ان زميلي وزير الدفاع رامسفيلد لو سمعني الان لشن حرباً علي اشد من الحرب على العراق، ودخلت في صلب الموضوع قائلة، أنتم أصدقاؤنا نريد منكم اليوم ان تساعدونا، أرجوكم انسوا الفترة الماضية وملابساتها، لقد أخطأنا معكم كما أخطأنا في العراق، لم نستمع الى نصائحكم وتحذيراتكم، دعونا نتعاون كاصدقاء في الموضوع العراقي بما يفيد دولكم وينفعنا، واضافت: انني دعوتكم الى هذا الاجتماع بعد اتصالات اجريتها مع واشنطن، وسألها احد الوزراء بعد ان لاحظ انها تنتظر جواباً منهم على ما جاء في مقدمتها، هل هناك قضايا محددة نستطيع تقديم المساعدة بشأنها؟ ردت الوزيرة الامريكية بسرعة، نعم.. نريدكم ان تجروا اتصالات مع قادة الأطراف السنية العربية في العراق، المقاومة المسلحة والمعارضة السياسية الاساسية، باستثناء جماعات القاعدة طبعا، وتتوسطوا بيننا وبينهم، نعرف انهم لا يثقون بنا لأسباب لا اريد الخوض فيها، ولكن ضماناتكم لهم من شأنها تغيير مواقفهم، وأبلغوهم ان الادارة الامريكية مستعدة للتفاوض معهم في اي تأريخ يحددونه ومكان يختارونه، واستدركت قائلة، تحركوا باتجاه الشيخ حارث الضاري ومجموعات قادة الجيش العراقي السابق بضمنهم ضباط الحرس الجمهوري وحتى قيادة حزب البعث السرية، لا خطوط حمر ازاءها، ونحن في انتظار نتائج مساعيكم بهذا الصدد ونأمل ان توافونا بها اولاً بأول، وسنبقى على اتصال دائم معكم، وانتهى حديث الصديق الدبلوماسي الى هذا الحد، ولكن الذي لم ينته ثمة أحداث وتحركات برزت في اعقاب ذلك الاجتماع، منها زيارة الشيخ حارث الضاري على رأس وفد من هيئة علماء المسلمين الى المملكة العربية السعودية بدعوة من الملك عبد الله بن عبد العزيز، عقبتها زيارتان الى الاردن والامارات، كذلك زيارة مستشار الامن القومي الامريكي ستيفن هادلي الى العراق واجتماعه مع نوري المالكي ومسعود بارزاني وهو يحمل حسب ما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الثلاثاء الماضي، ست نقاط واجبة التنفيذ بلا ابطاء، وتتمثل في:

اولاً: توسيع مبادرة المصالحة الوطنية لتشمل جميع الاطراف والقوى بما فيها المقاومة والمعارضة الحالية.

ثانياً: إصدار عفو شامل عن المسلحين العراقيين، وهذه التسمية تطلقها واشنطن على المقاومة العراقية.

ثالثاً: الغاء هيئة اجتثاث البعث واعادة البعثيين المدنيين الى وظائفهم وتعويضهم عن فترات فصلهم.

رابعاً: المباشرة بحل الميليشيات وفرق الموت وتقديم قادتها الى المحاكم.

خامساً: الغاء قانون الاقاليم والفيدراليات واعتماد نظام حكم ذاتي موسع للمحافظات العراقية وتعزيز الحكومة المركزية ببغداد.

سادساً: الشروع بتطبيق خطة جديدة لتوزيع عائدات النفط بشكل عادل على جميع المناطق العراقية.

ويبدو ان المالكي الذي لم يتوقع سلة المطاليب هذه، وضرورة تنفيذها في فترة قصيرة، قد أبلغ المسؤول الامريكي بانه غير قادر على تلبية جزء منها لاعتبارات تتعلق باجندة وبرنامج الائتلاف الشيعي الذي هو من اقطابه، الأمر الذي دفع بالسفير الامريكي زلماي خليل زاد ان يسارع ويجتمع مع بعض قادة كتلة التوافق، ويبلغهم ان يلوحوا بالانسحاب من العملية السياسية، ويضغطوا على رئيس الحكومة، وهو ما استجاب له طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية الذي أعلن ان (الشراكة) مختلة ويقصد بها شراكة الحزب الاسلامي الذي يرأسه وجبهة التوافق وهو طرف اساسي فيها، مع الائتلاف الشيعي، ويهدد بفصلها، وهذا يعني انهيار العملية السياسية برمتها.

وعلى جانب اخر شهدت السفارة الامريكية في العاصمة الاردنية اجتماعا غير مسبوق بين مسؤولين امريكيين على مستوى عال مع ممثلي طرف رئيسي في المقاومة العراقية، حرص الجانبان على التكتم عما دار في الاجتماعات التي استمرت ثلاثة ايام ابتداء من الاثنين الماضي، رغم ان تقارير صحفية اردنية اشارت الى ان ممثلي الطرف المقاوم طلبوا فترة اسبوعين يعودون فيها الى مرجعيتهم والمتحالفين معهم في داخل العراق، لبلورة ردود وأجوبة على تساؤلات امريكية طرحت عليهم.

وعلى صعيد هيئة الدفاع عن الرئيس السابق صدام حسين ومساعديه، فان الخبر الذي لم يقدر على اخفائه عدد من المحامين فيها، هو اجتماع احدهم مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي الأسبق والرئيس المناوب للجنة الحكماء الخاصة بالعراق في نهاية ايلول (سبتمبر) الماضي وفي العاصمة الاردنية، وفيه ابلغهم بان طارق عزيز نائب رئيس الوزراء السابق سيطلق سراحه قبل نهاية العام الحالي، وسينقل الى باريس، وتمنى بيكر ان يخول عزيز بعد اطلاق سراحه صلاحيات من قيادة حزب البعث للتفاوض مع الامريكيين.

أما أكبر تطور سياسي حدث خلال الاسبوعين الماضيين فهو تفويض امريكي للرئيس اليمني علي عبدالله صالح بدعوة عزة الدوري القائد الميداني لحزب البعث في العراق، واستضافته في صنعاء بعيداً عن الأضواء، ولا يعرف ان كانت هذه الزيارة، اذا حصلت، تتعلق بمعلومات تتردد منذ أسابيع عن مساع عربية وتركية لتهيئة أجواء مناسبة لعقد مفاوضات بعثية امريكية، يقال ان صدام حسين اعطى الضوء لها، عبر احد محاميه! وواضح من هذه التحركات الأمريكية الدراماتيكية المتسارعة، أن ادارة بوش تريد التخلص من تورطها في العراق بأي شكل وثمن، وهي مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات بعد ان توصل صناع القرار في واشنطن، بعد فوات الاوان كعادتهم، الى ان العراق ليس مستنقعاً للأمريكيين فحسب، وانما ساحة تقودهم الى منزلقات خطيرة لاحقاً في المنطقة العربية وجوارها، وقد بات واضحاً ان استمرارها في دعم وحماية حلفائها من جماعة (المنطقة الخضراء) سيجر عليها مشكلات اضافية ويزعزع صداقة تركيا والسعودية وبلدان الخليج ومصر والاردن على وجه التحديد معها.

إن الشهرين المقبلين سيكونان من أصعب الفترات في تأريخ العراق المعاصر، لانهما يحملان تطورات وتداعيات لها انعكاسات خطيرة على حاضر ومستقبل العراق، فالأطراف الشيعية المرتبطة بايران وخصوصاً المجلس الاعلى وميليشيات بدر وحزب الدعوة ومنظمة العمل وقسم كبير من جيش المهدي، تستعد لخوض معركة فاصلة للحفاظ على ما تسميه بمكاسب الشيعة التي تحققت لهم بعد انتظار الف عام حسب قول عبدالعزيز طباطبائي الحكيم، ويقصد في كلامه الاحتلال البويهي للعراق عندما قام عضد الدولة بتأسيس مدينة النجف في العام 1002 للميلاد، وكان هدف البويهيين خلق عصبية مذهبية ممن يسمون بالامامية تحميهم وتكون بمثابة اعتراف باستقلالهم السياسي عن الزيدية التي كانت سائدة حينذاك، وعملوا جهدهم على اقامة حفلات لاحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام والمبالغة فيها، وإنشاء مدارس شيعية طائفية فيها تحولت في عهد الاحتلال الصفوي الاول 1508 الى مرجعية، وواضح ان طباطبائي يعني بالمكاسب الشيعية التي تحققت، مراسيم العزاء الحسيني مع ما يرافقها من عمليات لطم وضرب الصدور وشج الرؤوس وإطلاق صيحات فجة على وزن (بالثارات الحسين) للانتقام من العرب الذين ينظر اليهم كامتداد للدولتين الأموية والعباسية.

أما القيادات الكردية فانها سوف تنحسر في مناطقها التقليدية وتتقوقع، بعد ان ادركت ان واشنطن ليست في وارد التفريط بحليفتها القوية تركيا العضو البارز في حلف (الناتو) من اجل كيان كردي هزيل وجيب مخنوق في شمال العراق، واخر الانباء من المنطقة الشمالية تشير الى ترحيب قادة حزب الاتحاد الوطني الكردي أمثال كوسرت رسول وانوشيروان مصطفى وفؤاد معصوم واخرين بالتوجهات الامريكية الجديدة في رفض الأقاليم والفيدراليات واعتماد نظام الحكم الذاتي الموسع للمحافظات بعد ان اكتشفوا ان مسعود بارزاني رئيس الاقليم الكردي وابن شقيقه وزوج ابنته نيجرفان والعائلة البارزانية قد استحوذوا على كل شيء في المنطقة، المناصب والثروات والرسوم المالية والضرائب، بينما الاتحاد الوطني الذي يسيطر على محافظة السليمانية ومدينة كركوك واجزاء من محافظة ديالى لم يحصل على شيء ملموس وخرج من المولد بلا حمص.

الأمريكان باتوا يتوسلون كل السبل والوسائل لتقليل خسائرهم في العراق، والتمهيد لانسحابهم منه باي شكل من الاشكال، وأصبحوا على استعداد للتعاطي مع المقاومة العراقية لضمان حفظ ماء وجوههم أمام الرأي العام العالمي والجمهور الامريكي على الأقل.

لقد هزم بوش وإدارته في العراق، وانتصرت المقاومة الوطنية والقومية والاسلامية التي توجت نصرها في الشهر الماضي باكثر من مئة قتيل امريكي عدا الاليات والمدرعات والطائرات التي تحولت الى حطام.

وانتظروا الآتي من الايام المقبلات، ففيها الكثير من الأحداث الكبيرة، وعندما كنا نقول ان امريكا دولة استعمارية وامبريالية لها مصالحها أولا وثانيا وعاشرا، ووفق هذه المصالح تبني علاقاتها ومواقفها وسياساتها، كان يطلع علينا نفر من السذج وأطفال السياسة الجدد ويصرخ: انها لغة خشبية وقومجية، الى آخر التعليقات السخيفة.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

دول مارقة

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

الجريمة النكراء التي أقدمت عليها الحكومة الباكستانية حين قصفت مدرسة لتعليم القرآن في محيط مدينة بشاور تمثل من جهة تجاوزاً لكل الحدود في طريقة تعامل الدولة مع مواطنيها، ولكنها للأسف توشك أن تصبح نموذج التعامل في دول كثيرة منذ أن ابتدعتها اسرائيل فباءت بوزرها ووزر من عمل بها.

(2)

الفرق بين مفهوم الدولة في المجتمع الحديث، بل مفهوم الحكم أساساً، وبين سلطان الغاب، هو أن الدولة أو الحكومة الشرعية لا تعتبر في حالة حرب مع مواطنيها. وجود أي نظام سياسي في بلد ما يستند أساساً الى قدرة هذا النظام على حماية المواطن من العنف العشوائي الذي يمثله سطان الغاب. حتى لو خالف المواطن القانون فان هناك اجراءات تتبع من قبل الدولة لاعتقاله ومحاسبته، ولا يشمل هذا الاجراء القتل بدون سؤال وبدون مجرد التحقق من هويته.

(3)

في كل الدول منذ عهد هولاكو الى صدام حسين، مروراً بهنري الثامن وهتلر وفرانكو، فان المشتبه فيه يعتقل أولاً، ثم يعاقب بعد ذلك، غالباً بعد مواجهته بالاتهامات ضده. أما الهجوم والقتل من بعد فانما يكون ضد العدو غير الخاضع لسلطان الدولة أو قانونها.

(4)

الاسرائيليون ابتدعوا في حقبة ما بعد أوسلو الميمونة بدعة وجود منطقة تحت سلطة الدولة ولكنها خارج سلطة الدولة. تمثلت هذه المنطقة في المناطق التي حولت لادارة السلطة الفلسطينية، حيث شرعت فيها اسرائيل بسياسة الاغتيالات التي كانت في الماضي تمارسها خارج اسرائيل. ولا شك أن ضلوع دولة ما في عمليات اغتيال خارج مناطق سلطة يعتبر جريمة ارهابية لا تليق بدولة. أما حين تمارس الدولة الاغتيال داخل حدودها فان هذا يعتبر مروقاً حتى على المساحة التي يمكن فيها القاء تهم الارهاب.

(5)

في العصر الذي نرى فيه الدول تصطاد مواطنيها كما تصطاد الحيوانات المتوحشة في الغاب، يصبح الحديث عن مفهوم الدولة غير ذي موضوع، كما تصبح ادانة الأعمال المسماة ارهابية أيضاً خارج الاطار.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364